حوار مع خبراء معنيين بكبيرات السن والمنظمات المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة العاملة على قضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشأن المراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً

الرسائل الرئيسية

في ٦ آب/ أغسطس ٢٠٢٤، نظّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وجامعة الدول العربية، والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) حواراً عبر الإنترنت شارك فيه ممثلو وممثلات عدد من المنظمات العاملة في مجال حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة وكبيرات السن من الأردن وتونس ودولة فلسطين والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب. وكان الهدف من هذا الحوار التباحث بشأن الإنجازات المحققة خلال الأعوام الخمسة السابقة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والوقوف على التحديات وأولويات العمل في السنوات المقبلة. وقد أكّد المشاركون والمشاركات في الاجتماع على أنّ شمول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات لا يزال دون المستوى المطلوب بالرغم من الإنجازات المحققة. ففي ظل غياب الرصد المفصّل لواقع المجتمعات حسب الجنس والعمر والإعاقة، لا تتوفر البيانات اللازمة لرسم سياساتٍ تعالج التحديات التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة أو كبيرات السن. بالإضافة إلى ذلك، تغيب النساء والفتيات ذوات الإعاقة وكبيرات السن عن عمليات إعداد السياسات على المستوى الوطني، ويعانين من الوصم المجتمعي والتمييز المتعدد الأوجه والمتراكم والمتداخل. فلا يواجهن التمييز على أساس الجنس فحسب، بل يعانين أيضاً من التمييز بسبب الإعاقة أو السن وما ينجم عنه من آثار على واقعهن الاجتماعي والاقتصادي. وفي ختام هذا الاجتماع، وجّه المشاركون والمشاركات بعض الرسائل الرئيسية إلى المجتمع الدولي وصانعي القرار في الدول العربية.

في البداية، أكد المشاركون والمشاركات على أهمية الالتزام بالاتفاقيات الدولية كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيّما بالنسبة للدول المصادِقة عليها، فضلاً عن الالتزام بالمرجعيات الأخرى كإعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة.

وأدان المشاركون والمشاركات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وجميع الممارسات اللاإنسانية والإبادة الجماعية التي تُرتكَب ضدّ الشعب الفلسطيني. وأكّدوا على ضرورة إبراز أثر الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة، والاستهداف غير المسبوق للمدنيين وبخاصة النساء والأطفال منذ الحرب العالمية الثانية. وأشاروا أيضاً إلى الأعداد المرتفعة للضحايا من الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لما جاء في المراجعات الإقليمية والوثيقة الختامية التي تُحدد الالتزام العالمي وأولويات العمل خلال السنوات الخمس المقبلة لتنفيذ منهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة.

وفي معرض مناقشة الأبعاد الستة التي تدمج مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر لإعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة، خَلُص المشاركون والمشاركات في الاجتماع إلى الرسائل الرئيسية التالية:

- التوجّه إلى المنظور السياسي الاجتماعي والحقوقي الذي تبنّته اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدلاً من المنظور الطبي الذي يتضمّنه إعلان ومنهاج عمل بيجين.
- مطالبة منظمات المجتمع الدولي بدمج قضايا النساء ذوات الإعاقة وكبيرات السن بشكل محوري في برامج الدعم والتعاون الدولي التي تنفذها.
- تعزيز النَهج الشمولي في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في السنوات المقبلة، ما يُلزم الدول بالالتفات إلى قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، لا سيّما النساء، والبناء على الإنجازات والتطورات السابقة لمعالجة الثغرات والتحديات التي ما زالت تعيق الشمول الكامل لقضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة وكبيرات السن.

- حثّ الدول والمنظمات الإقليمية على اعتماد تعريف موحّد للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل صياغة وتحليل تقارير إقليمية ذات جدوى تتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مواءمة القوانين المحلية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإقرار قوانين تنسجم مع بنود هذه الاتفاقية.
- حثّ الوزارات والمؤسسات الوطنية على اعتماد النهج التقاطعي لجميع أشكال الوجود الإنساني في العمل التنموي وفي تطوير سياسات وطنية، وتضمين احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في الاستراتيجيات والخطط والميزانيات الوطنية أو تلك الخاصة بالنساء بما فيها الخطط الوطنية المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن المرأة والأمن والسلام.
- العمل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الوطنية التي تُعنى بقضايا كبار السن، والاستفادة من خبراتها ومعرفتها بواقع واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، لا سيّما النساء، لضمان تمثيلها على المستوى الوطني.
- إيلاء أهمية لأوضاع النساء مانحات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال وضع سياسات تدعمهن لمواجهة العراقيل التي تؤثر على صحتهن وتحدّ من مشاركتهن المهنية والاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الدعم المباشر لهن خاصة اللواتي يفقدن عملهن لرعاية أطفالهن.
- تجريم التمييز القائم على السن أو المقترن بأوجه أخرى من التمييز في جميع القضايا المتعلقة بالتوظيف، وحظر سن التقاعد الإلزامي.
- بناء نُظم حماية اجتماعية أكثر شمولاً لتأمين الدخل للنساء ذوات الإعاقة وكبيرات السن، بما في ذلك توسيع نطاق التغطية وإصلاح نُظم المعاشات التقاعدية لتشمل مزيداً من كبار السن وذوي الإعاقة، لا سيّما النساء العاملات في القطاع الخاص والقطاع غير النظامي.
- إعطاء الأولوية للتغطية الشاملة لخدمات الرعاية الصحية من أجل ضمان رفاه النساء والفتيات ذوات الإعاقة وكبيرات السن.
- توسيع وزيادة نطاق تعلُّم البالغين، لا سيّما في المناطق التي تشهد معدلات أمية عالية بين كبار السن.
- احترام حق النساء ذوات الإعاقة وكبيرات السن في الوصول إلى خدمات صحية شاملة وذات جودة، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية والجنسية.
- تشجيع التمييز الإيجابي للنساء والفتيات ذوات الإعاقة وكبيرات السن ضمن السياسات والقطاعات الاجتماعية والخدماتية، بما في ذلك التأمين الصحي.
- وضع وتطبيق القوانين لمكافحة العنف وإساءة معاملة كبار السن، ووضع برامج دعم للناجيات من النساء والفتيات ذوات الإعاقة وكبيرات السن.
- زيادة الوعي المجتمعي بقضايا الإعاقة، والتأكيد على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة لا سيّما النساء في شتى مناحي الحياة، ونشر الثقافة القائمة على تعزيز المشاركة الاقتصادية والسياسية للنساء ذوات الإعاقة وتمكينهن وبناء قدراتهن.
- بذل الجهود لتطوير الآليات والأدوات والمؤسسات التي تساعد في إعداد المسوحات المتخصّصة وتوفير البيانات التقاطعية بشأن أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والاعتماد على هذه المسوحات والبيانات في إعداد سياسات وطنية تسهم في تحسين أوضاع المجتمع بشكل عام.
- اعتماد نُهُج فعالة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتطوير آليات رسمية لرصد تنفيذ الإجراءات والقوانين والسياسات الخاصة بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- اعتماد نَهج يراعي احتياجات الفتيات والنساء ذوات الإعاقة وكبيرات السن في التخطيط للوصول إلى الموارد الطبيعية والمساعدات العينية والإغاثة في حالات الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية والوبائية والتغيُّر المناخي.
- توفير الترتيبات التيسيرية وإتاحة إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، باعتبارها من المتطلبات الضرورية التي تمكّنهم من ممارسة حقوقهم وحرياتهم، وتشجيع النساء والفتيات ذوات الإعاقة وكبيرات السن على استخدام التكنولوجيا الحديثة التي يسهل الوصول إليها، وتكييف المحتويات الرقمية مع مؤهلاتهن الفكرية والمعرفية.